لقاء موسع لممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني مع لجنة التعديلات

التأكيد على أن مشروع التعديلات الدستورية مواصلة للإصلاح السياسي والدستوري

صنعاء / سبأ:

نظمت اللجنة البرلمانية الخاصة بمناقشة ودراسة مشروع التعديلات الدستورية لقاءً موسعاً أمس بقاعة اجتماعات مجلس النواب، حضره ممثلو الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الدراسات والبحوث وأساتذة الجامعات وعدد من المختصين في الشأن الدستوري والقانوني بحضور متميز للمرأة.

والقى نائب رئيس مجلس النواب رئيس اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة لمناقشة ودراسة مشروع التعديلات الدستورية حمير بن عبد الله بن حسين الأحمر، في اللقاء كلمة رحب في مستهلها بالحضور.

وثمن نائب رئيس المجلس تلبية الحاضرين لدعوة اللجنة إلى هذا اللقاء الذي حرصت على انعقاده تحت قبة البرلمان لتدشن من خلاله باكورة اللقاءات التي ستجريها اللجنة مع المهتمين بمشروع التعديلات الدستورية أحزاباً وتنظيمات سياسية ومنظمات مجتمع مدني واتحادات ونقابات وأكاديميين وباحثين وإعلاميين.

وبين أن بعض أعضاء المجلس استندوا في طلبهم تعديل عدد من مواد الدستور إلى نص المادة (158) من الدستور التي تعطي الحق لرئيس الجمهورية ومجلس النواب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور وفقاً لإجراءات وخطوات منصوص عليها في ذات المادة الدستورية، بالإضافة إلى المادة (218) من اللائحة الداخلية للمجلس.

وذكر أنه تقدم في ضوء ذلك أكثر من ثلث أعضاء المجلس بطلب تعديل عدد من المواد الدستورية، وناقش المجلس طلب التعديل وأقره من حيث المبدأ في جلسته المنعقدة في الأول من يناير الجاري من ثم أحال المجلس مشروع التعديلات إلى لجنة خاصة مكونة من لجنة الشؤون الدستورية ولجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية، إضافة إلى عدد من أعضاء المجلس، وفقاً لأحكام المادة (221) من اللائحة الداخلية للمجلس.

وقال نائب رئيس المجلس: "إن هدفنا من هذه اللقاءات هو الاستماع إلى آرائكم وملاحظاتكم ومقترحاتكم حول مواد مشروع التعديلات الدستورية، مؤكدين لكم أن ما ستقدمونه من آراء أو مقترحات شفوية كانت أو مكتوبة ستحظى باهتمام اللجنة الخاصة، وسيتم الاستئناس بها والاستفادة منها أثناء مناقشة اللجنة لمواد مشروع التعديل مادة مادة" وذلك من منطلق إيماننا بأن كل أبناء الوطن تهمهم هذه التعديلات ولكون الدستور هو العقد الاجتماعي بين المجتمع وسلطات الدولة والمنظم للسلطات والمسؤوليات والحقوق والواجبات، وهو مرجع القوانين والتشريعات في الجمهورية اليمنية.

وأضاف: وبناءً عليه باشرت اللجنة مهامها ووضعت آلية وبرنامج عملها وشكلت من بين أعضائها أربع لجان فرعية موضحاً أن اللجان المشكلة ضمت لجنة تلقي الآراء والمقترحات، لجنة الاتصال وإدارة الحوار والمشاركة في الندوات، اللجنة الإعلامية، ولجنة الصياغة، وقد تم تحديد مهام كل منها وبرنامجها الزمني في ضوء الفترة الزمنية المتاحة دستوريا بحسب اللائحة.. مشيرا إلى أن المهام التفصيلية لهذه اللجان سلمت إلى المشاركين ضمن الأدبيات التي وزعت عليهم في اللقاء.

وأشار إلى أن تشكيل هذه اللجان نبع من الحرص على تسهيل آلية التواصل مع جميع القوى السياسية وكافة المهتمين للتواصل وتلقي الآراء والملاحظات والمقترحات والعمل على رصد كل ما يتم نشره في وسائل الإعلام الرسمية والحزبية والأهلية.

ودعا نائب رئيس المجلس رئيس اللجنة الدستورية كل مواطن مهتم بموضوع التعديلات الدستورية إلى التواصل مع هذه اللجان وتزويدها بالآراء والمقترحات خلال الفترة الزمنية المحددة دستورياً وقانونياً لعمل اللجنة، كون اللجنة الخاصة واللجان الفرعية المنبثقة عنها محكومة دستورياً ووفقاً للائحة بإنجاز مهمتها وتقديم تقريرها إلى المجلس في مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ إحالة مشروع التعديلات إليها في 1 يناير 2011م.

واستطرد قائلا: وفيما يخص أي آراء ومقترحات مكتوبة حول مشروع التعديلات نأمل المبادرة إلى تقديمها إلى اللجان الفرعية المعنية مباشرة أو عبر وسائل الاتصال المختلفة، وستكون أعمال هذه اللجان متواصلة في الفترتين الصباحية والمسائية بما في ذلك أيام العطل الرسمية حتى الخامس من فبراير القادم.

ودعا مختلف وسائل الإعلام إلى التفاعل مع هذا الحدث الوطني وإطلاع المواطنين على طبيعة مشروع هذه التعديلات الدستورية والمجالات التي استهدفتها.

وقال: من جانبنا في المجلس فقد حرصنا على نشر مشروع التعديلات الدستورية وتوزيعه وتعميمه عبر وسائل الإعلام المختلفة ليتسنى للجميع المشاركة في إثراء هذا المشروع بالآراء والملاحظات ونشر الوعي بطبيعة مشروع التعديلات الدستورية ومحاورها.

وتابع موضحا أن محاور التعديلات تتلخص في: المجال الأول: ويتعلق بتطبيق نظام السلطة التشريعية المتمثلة في مجلس الأمة المكون من غرفتين هما مجلس النواب ومجلس الشورى وتخصيص مقاعد نيابية للمرأة في مجلس النواب باعتماد كوتا نسائية.

والمجال الثاني: يتعلق بنظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات. المجال الثالث:إضافة مادة جديدة إلى الدستور تتعلق بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وتعديل عدد محدود من المواد المتعلقة بمدة رئيس الجمهورية وتسلمه لمهامه الدستورية، وتحديد آلية العلاقة بين رئيس الجمهورية ومجلس الأمة.

وأشار إلى أن هناك عدداً من المواد الواردة في مشروع التعديل يتطلب الأمر بعد إقرارها من قبل المجلس بأغلبية ثلاثة أرباع المجلس طرحها في استفتاء عام للموافقة عليها من قبل الشعب، ومواد أخرى تُعدل بموافقة ثلاثة أرباع المجلس ويعتبر التعديل فيها نافذاً من تاريخ الموافقة.

وحث المشاركين على ضرورة أن يكون الحديث مركزاً ومنصباً حول المجالات المشار إليها، مع مراعاة ضيق الوقت المتاح حتى يتمكن الجميع من المشاركة، لأن ما يعني اللجنة هو فقط جوانب التعديلات الدستورية في المشروع.

ورحب بتلقي الآراء والمقترحات حول مواد المشروع بصورة كتابية .. مؤكداً أن الجميع يضع مصلحة اليمن فوق كل الاعتبارات والمصالح الأخرى.

واختتم كلمته قائلا: أؤكد أن ما نحن بصدد دراسته ومناقشته من تعديلات دستورية ليست نهائية فهي عبارة عن مشروع قابل لاستيعاب أية آراء وملاحظات إيجابية وبناءة.

ثم فُتح باب النقاش للاستماع إلى آراء وملاحظات الحاضرين في اللقاء حيث تركزت آراؤهم وملاحظاتهم حول مشروع مواد وأحكام التعديلات الدستورية المقدمة من أعضاء مجلس النواب، وشملت محاور تطوير السلطة التشريعية والنظام السياسي والحكم المحلي واسع الصلاحيات وكذا ترسيخ مداميك العملية الديمقراطية بمفرداتها المختلفة. إلى جانب توسيع حقوق المرأة ونطاق مسؤوليتها ووجودها في المجتمع بمكوناته الأساسية وخاصة مواقع صنع القرار.

وبهذا الصدد ثمنت المداولات التي تخللت اللقاء المبادرة التي تقدم بها نواب الشعب فيما يخص مشروع التعديلات الدستورية، وأشاد المتحدثون بجهود اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة مشروع التعديلات الدستورية الهادفة إلى وضع الخطوات والإجراءات والترتيبات المتعلقة بمناقشة مشروع التعديلات الدستورية ما أنجزته اللجنة على هذا الطريق من خطوات وإتباع الشفافية والعلنية في نشاطها التشريعي ومنها عقد هذا اللقاء الموسع لكافة المهتمين بالشأن السياسي، والدستوري والقانون اليمني وإتاحة الفرصة للجميع لإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول التعديلات المقترحة من نواب الشعب.

ولفتوا إلى أن هذا الأمر يدل على مدى وعي وتفهم نواب الشعب لطبيعة وأهمية هذه التعديلات المرتبطة بتطور النهج السياسي وترسيخ العملية الديمقراطية، وكذا تطوير مجمل التحولات الجارية في المجتمع المدني في شتى مناحيه، وباتجاه مواصلة الإصلاحات والبناء التنموي والتحديث ومحاربة كافة أشكال الفساد ومواكبة المتغيرات والتحولات الايجابية الجارية على مختلف الصعد وبأفآق مستقبلية.

كما تناولت مداخلات المشاركين والمشاركات في اللقاء مكانة ودور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لما يمثله من آلية مهنية وفنية للدولة في الرقابة على الأموال والممتلكات والموارد العامة، والتقييم لكيفية إدارتها والتصرف فيها.

وأكدت الآراء المطروحة في هذا الجانب على مسألة تعزيز دور هذا الجهاز ومرجعيته من خلال مشروع التعديلات الدستورية باتجاه ضمان دور أكثر لهذا الجهاز بما يحقق أهداف إنشائه وما أسندت إليه من اختصاصات وصلاحيات قانونية، للارتقاء بآلية الرقابة والمتابعة الكفيلة بالكشف عن أي عبث بالممتلكات والأموال العامة، واحترام القوانين وتطبيقها.

فيما تناولت الأطروحات الحديث عن مشروع التعديلات الدستورية المتعلقة بالمرأة ومشاركتها في الحياة السياسية من خلال وجودها في مجلسي النواب والشورى.. مشيرين إلى ضرورة تعزيز نسبة تمثيل المرأة بالنظر إلى قدرتها ووجودها الفعلي والمؤثر في حياة المجتمع وتنميته.

وتطرقت الملاحظات إلى مهام وصلاحيات مجلسي النواب والشورى والاجتماعات المشتركة لهما بحيث يتم الاستفادة من تجربة العمل خلال الفترة الماضية والاستئناس بتجارب البلدان الشقيقة والصديقة التي سبقت اليمن في هذا المجال بما ينمي تجربة العمل البرلماني في بلادنا ويرقى به إلى الأفضل.

وشملت الملاحظات مجال الشباب ودورهم الإيجابي في المجتمع وكيف يمكن أن ينعكس دعم هذه الفئة وتمكينها من ممارسة حقوقها وواجباتها الوطنية في إطار الدستور والقوانين النافذة باعتبار الشباب جيل اليوم وقادة المستقبل وضرورة الاهتمام بتنشئتهم وتربيتهم وتأهيلهم بما يجعلهم يسخرون ويوظفون قدراتهم وطاقاتهم لخدمة وطنهم والوحدة الوطنية الخالدة.

وتناولت المداخلات في هذا اللقاء المدد الزمنية المقترحة في مشروع التعديلات الدستورية، منوهةً إلى ضرورة جعلها تصب في مجرى الصالح العام وتعزز من مكانة الدستور واستقراره وثباته.

وأجملت تلك الملاحظات أن التعديلات الدستورية تعتبر تواصلاً للإصلاح السياسي والدستوري، وهي حتمية في مضمونها لتطوير النظام السياسي وترسيخا للنهج الديمقراطي وتوسيعا للمشاركة الشعبية، في المجالات المختلفة.

وقد تقدم معظم المشاركين في هذا اللقاء بعدد من الآراء والملاحظات حول مشروع التعديلات الدستورية منها شفاهيةً وأخرى مكتوبة وقدمت إلى اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة ومناقشة مشروع التعديلات الدستورية المقدمة من أعضاء مجلس النواب، للاستفادة منها والاستئناس بها عند صياغة وإعداد مشروع التعديلات الدستورية وتقديمها إلى مجلس النواب ليقول رأيه النهائي بشأنها.

وتواصل اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة ومناقشة مشروع التعديلات الدستورية المقدمة من أعضاء مجلس النواب، تنظيم وعقد الفعاليات الخاصة وفقا لخطة عملها وبرنامجها الزمني وتلقي أية ملاحظات من المهتمين بالشأن السياسي والدستوري والقانوني اليمني وذلك خلال المدة الزمنية المحددة في برنامج عملها والمكلفة بها من قبل مجلس النواب.

(817) ألف ريال الاعتماد الإضافي لمشروع خط الضخ بالغيضة

المهرة / محمد إبراهيم سليمان :

بلغ الاعتماد المالي الذي أقرته الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمديرية الغيضة م/ المهرة صباح أمس والخاص بمشروع خط الضخ من خزانات الجزع إلى خزان مونغ .. يروب حوالي (817) ألفاً و(820) ريالاً على أن تصرف من اعتماد ميزانية 2011م.

كما أقرت الهيئة الإدارية في مديرية الغيضة تجديد العقد السابق الخاص بتوريد وجبات جاهزة (تغذية مدرسية) لطلاب القسم الداخلي في ثانوية حسان بن ثابت للبنين في الغيضة لمدة (270) يوماً اعتباراً من مطلع العام الجاري.

تتمات الصفحة الأولى .. تتمات الصفحة الأولى ..تتمات الصفحة الأولى.. تتمات الصفحة الأولى

التوقيع على..

الأمان الغذائي تغطية احتياجات 682 ألف طفل و"88" الف امرأة حامل ومرضعة وأكثر من مليون وثمانمائة شخص يعاني من انعدام الأمن الغذائي في اليمن.

وأكد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية حرص الحكومة على المضي قدما في تنفيذ السياسات والخطط الهادفة إلى تحسين مقدرات الأمن الغذائي في اليمن من خلال دعم الفئات الفقيرة مشيدا في هذا الصدد بإسهامات برنامج الغذاء العالمي في دعم التوجهات الحكومية اليمنية في هذا الاتجاه .

من جهته جدد الممثل المقيم لبرنامج الغذاء العالمي حرص البرنامج على مواصلة تقديم كافة أوجه الدعم المتاح لدعم مساع الحكومة اليمنية الحثيثة لتحقيق الأمن الغذائي في اليمن .

حضر توقيع الاتفاقية وزير التربية والتعليم الدكتور عبد السلام الجوفي ووكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع الخدمات الصحية الدكتور ماجد الجنيد ومدير عام الشئون القانونية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور أحمد قلامة ومدير عام التعاون مع المنظمات الدولية بالوزارة جلال مولي.

رئيس وزراء..

منصب وزير التنمية الجهوية.

وقال الغنوشي إن المعارضين أحمد إبراهيم ومصطفى بن جعفر سيشغلان منصبين وزاريين.

وقال الغنوشي في مؤتمر صحفي ان الحكومة ملتزمة بتكثيف الجهود لاعادة الهدوء والطمأنينة الى قلوب التونسيين. واضاف ان الأمن والاصلاح السياسي والاقتصاد تمثل أولويات للحكومة.

وفي شوارع العاصمة التونسية عبر مواطنون عن شكوكهم.

وقال محمد مشرقي "نحن لا نثق في هذه الحكومة لأنها تضم نفس الوجوه مثل الغنوشي ومرجان وعلى الأخص فريعه (وزير الداخلية). انه لم يغير شيئا. يبدو الأمر وكأن نظام بن علي مازال قائما. لهذا السبب فإن المظاهرات مستمرة في تونس. نريد دولة جديدة .

وقال تونسي آخر يدعى حسني سيداني "من الصعب أن نثق بأولئك الناس لأنهم شاركوا في نظام بن علي لكن لم يكن لديهم الشجاعة كي يقولوا له قف. لذا كيف يمكن لهم أن يصنعوا تغييرا نحو الديمقراطية."

وقال آخر من سكان العاصمة يدعى محمد بوزيان "هؤلاء الناس شاركوا في نظام بن علي. هذا صحيح. الناس لا يريدونهم في الحكومة الجديدة لكن لا يمكن أن نحقق تغييرا تاما. نريد السير نحو الديمقراطية خطوة خطوة."

وأدى رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع اليمين الدستورية رئيسا مؤقتا للبلاد. وطلب من الغنوشي تشكيل حكومة وحدة وطنية وقالت السلطات الدستورية انه يجب اجراء انتخابات رئاسية في غضون 60 يوما.

واكد منصف المرزوقي استاذ الطب الذي يتزعم حزب المؤتمر من أجل الجمهورية في المنفى بفرنسا لرويترز إنه سيترشح في انتخابات الرئاسة القادمة.

وقال المرزوقي "نعم.. سأترشح.. نحن بحاجة لإجراء انتخابات ذات مصداقية."

وأشار إلى أنه سيعود إلى تونس اليوم.

إلى ذلك استخدمت قوات الأمن خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع وأطلقت النار في الهواء أمس الاثنين عندما خرج متظاهرون إلى الشوارع للمطالبة بتخلي حزب الرئيس المخلوع عن السلطة.

وكان رئيس الوزراء يستعد لإعلان تشكيل حكومة ائتلافية في أعقاب سقوط الرئيس زين العابدين بن علي في مواجهة أسابيع من الاضطرابات العنيفة لكن الاحتجاجات التي تجددت تشير الى ان التشكيل الجديد للحكومة لا يحظى بشعبية.

واحتشد نحو ألف شخص في الشارع الرئيسي في العاصمة التونسية أمس الاثنين لمطالبة الحزب الحاكم بالتخلي عن السلطة.

وقال منجي عماري وهو أحد المتظاهرين في شارع الحبيب بورقيبة القريب من وزارة الداخلية "نحن هنا لنقول (لا). كفى هذا الحزب الفترة التي أمضاها في السلطة. لا نريد أن نراهم بعد الآن. فهم مع بن علي المسؤولون عما نحن فيه الآن."

وقال رجل تونسي لم يرغب في نشر اسمه "سأكون أول شخص ينزل إلى الشوارع." وأضاف "إنهم نفس الأشخاص القدامى الذي كانوا في السلطة من قبل."

أبو أصبع..

نفسه قال حسن العنسي مدير مشروع الشفافية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): إن هذه الفعاليات تأتي في إطار الشراكة والالتقاء والترابط بين الهيئات الأممية الرسمية ومنها UNDP ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الرسمية المعنية الممثلة بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

وأضاف العنسي أن هناك مشروعا مشتركا يتم تنفيذه بالتعاون بين الهيئة والبرنامج بهدف تحقيق ما تضمنته الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.. لافتا إلى أن المشروع القائم يستهدف الفئات المختلفة وبالخصوص فئة الشباب، وأن على الشباب الاضطلاع بمسئولياتهم الوطنية وخدمة قضايا التنمية في المجالات المتخلفة.

من جهته أشار منسق العلاقات والتدريب بمنظمة الفرص المتساوية الدولية الدكتور أحمد العثماني إلى أن هذه الفعالية تأتي تتويجا لسلسلة من الفعاليات المماثلة التي تم عقدها في المحافظات المستهدفة (صنعاء - عدن - تعز - لحج - حضرموت - الحديدة).

وأوضح أن الفعاليات في إطار الاتفاقيات والتعاون بين منظمة الفرص المتساوية والدولية وإكول اكسس - يمن والجهات ذات العلاقة ممثلة بوزارة الشباب والرياضة ووزارة الإعلام.

وقال الدكتور العثماني إن الهدف من هذه الفعالية هو الإسهام في تعزيز ثقافة الحوار والتسامح في أوساط الشباب والإسهام في تقوية روح الانتماء والمواطنة الصالحة لدى الشباب.

يشار إلى أن 55 مشاركا ومشاركة من منظمات المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة سيتطرقون في هذا الحوار إلى عدد من أوراق العمل منها حقوق الإنسان في الإسلام وحقوق الإنسان في التشريعات والقوانين الدولية والوطنية، ودور القضاء في دعم وتعزيز حقوق الإنسان والضمانات القضائية لحقوق الإنسان ومكانتها في القضاء، وورقة الفساد - ماهيته - صوره - مخاطره وآثاره وطرق مكافحته ودور الشباب في مكافحة الفساد.

الحكم بالإعدام..

جريمة القتل بناء على ذلك التحريض كما قضى الحكم بمصادرة المضبوطات المتعلقة بالقضية.

وبينت المحكمة أسباب وحثيات الحكم بان المتهمين جميعا اشتركوا في عصابة مسلحة تستهدف مهاجمة الأجانب المقيمين في اليمن ومنهم الموظفون في شركة (او ام في) التي يعمل المتهم الأول حارسا امنيا فيها، حيث قاموا بارتكاب أفعال إجرامية، تمثلت في قيام المتهم الأول هشام محمد محمد عاصم (19)عاما بالقتل عمدا وعدوانا للمجني عليه جاكوز هنري أسبا نولا (فرنسي الجنسية)، أثناء دخوله إلى مقر عمله بالشركة إذ استغل المتهم مناوبته كحارس امن في بوابة مدخل الشركة وأطلق عليه عدة أعيرة نارية وفي أماكن متفرقة، قاصدا من ذلك قتله، وما أن تأكد له مقتله اتجه إلى الدور الثاني المتواجد به المجني عليه جوردن هول(بريطاني الجنسية) وأطلق عليه عدة أعيرة نارية قاصدا من ذلك قتله، إلا انه خاب اثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادته فيه، وهو تدارك المجني عليه بإجراء الجراحة والعلاج اللازم من جراء ما أصيب به.

فيما اشترك المتهمان الثاني والثالث بطريق الاتفاق والتحريض مع المتهم الأول على قتل هنري اسبا نولا، وآخرين، ووقعت جريمة القتل بناء على ذلك التحريض.

وقدم المدان الأول ومحامو المدانين الثاني والثالث المنصبون من المحكمة استئنافهم للحكم.

إعلان

14 أكتوبر 14 OCTOBER يومية - سياسية - عامة

تصدر عن مؤسسة (١٤ أكتوبر) للصحافة والطباعة والنشر

نائب رئيس التحرير: نجيب مقبل n.moqbil@gmail.com

مدير التحرير: محمود ثابت صالح

نائب مدير التحرير: عبدالرؤوف هزاع

سكرتيرا التحرير: محمود غلام حسن، نبيل علي أنعم

الإدارة الفنية

المستشار الفني: منصور عبدالخالق

مدير الإخراج الفني: نشوان فضل جابر alhumaidy٢٠٠٩@hotmail.com

الموقع الأليكتروني: www.14october.com

المعلا - عدن الجمهورية اليمنية ، تلفون: 247297-241332-247558-240085 فاكس: 240550-247559 ص.ب: 5487 مكتب الإعلانات: 248050 - 222609 البريد الألكتروني: Adv@14october.com المبيعات التجارية: 241186 العلاقات العامة: 243029 مكتب صنعاء: تلفون: 230039 فاكس: 226314 لحج: 503729 منطقة ذمار: 420888 مكتب تعز: 279282 الحديدة: 212049 - المكلا: 300666

Email: 14october@14october.com